

## قضية اليوم

# تلاعب عدليّ يحوّل مواطناً إلى مطلوب للإنتربول!

**تلاعبٌ في إجراءات التبليغ يسبّب تحويل مواطن إلى مطلوب دولي للإنتربول. القضية تكشف أن تواطؤ ثلاثة أشخاص كافٍ لتوريط أي شخص بأن يصبح مطلوباً داخلياً وخارجياً. وسط رفض القضاء استرداد مذكرة توقيف غيائية بحق شخص يطلب استردادها ليمكّن أمام المحكمة للدفاع عن نفسه**

### رؤساء مرتضى

في لبنان، يمكن أن يصبح مغترب لبنانيّ في الخارج مطلوباً دولياً للإنتربول بموجب «مذكرة حمراء»، وأن تصدر مذكرة توقيف غيائية، بحقه بناءً على ادعاء لبنانيّ آخر بأن المدعى عليه خلفه وعذبه في الخارج، مستنذاً إلى تقرير طبيب شرعي في...لبنان:

هذا، حرفياً، ما حصل مع رجل الأعمال اللبنانيّ المقيم في جمهورية الكونغو الديمقراطية صالح عاصي الذي ادعى محمد ح. أنه أقدم على خطفه في كينشاسا وتعذيبه وضربه. إلا أن اللافت أن المدعى لم يتقدم بشكوى لدى سلطات الكونغو،

**حدّد مكان سكن المدعى عليه في حارة حريك التي لم يسكنها طواه حياته**

بل عاد إلى لبنان واستحصل على تقرير من طبيب شرعي وطبيب أنف أذن وحنجرة يُفيد بأنه «تلقّى ضربة قوية قبل نحو شهر على الأذن سببت فقدانها السمع»، قبل أن يتقدم بشكوى أمام النيابة العامة في جبل لبنان. ومن دون أي دليل تُثبت ادعاءاته أو الاستماع إلى المدعى عليه، قرّر القضاء أن الأخير صار مطلوباً.

عاصي قدّم رواية إلى «الأخبار» تطابق ما ظهر في محاضر التحقيق وأوراق التبليغات، وأظهرت أنه حدّد مكان إقامة خاطئ له، ليُصالح إلى تبليغه وهيباً، ليختلف عن حضور المحاكمة، وتصدر مذكرة توقيف غيائية بحقه وتعمم مذكرة إنتربول تجلعه مطلوباً دولياً.

محمد ح. ادعى أمام النيابة العامة على عاصي بجرم ضرب وإيذاء

وابتزاز وخطف وتهديد بالقتل. علماً أن المدعي، هنا، مدعى عليه في شكوى جزائية من عاصي لا تزال عالقة أمام قاضي التحقيق في بيروت فريد عجيب. ويعود الخلاف بينهما - بحسب رواية عاصي - إلى خلافات مالية. إذ يتهم عاصي المدعي بأنه سرق منه أكثر من مئتي الف دولار، «وهو سُجن بضعة أيام في كينشاسا، ثم تعهّد أمام جهة رسمية بإعادة أكثر من نصف

المبلغ. لكنه بدلاً من ذلك عمد إلى إرسال تسجيلات صوتية من رقمه على هاتفي يُهددني بالقتل وإيذاء عائلتي، ويتهمني بخطف شقيقه، علماً أن هذا الأخير مسجون في إفريقيا».

المدعى، من جهته، يروي أنه كان يعمل لدى عاصي في كينشاسا وتشاركاً بإنشاء أفران في عاصمة الكونغو. وبعدها كان قد اتفق مع عاصي على شراء الطحين من

الأخير، قرر التعامل مع موزعين آخرين قدّموا إليه أسعاراً أقل. عندها، عمد عاصي إلى إرسال اشخاص تعرضوا لمحمد بالضرر فأصيب بثقب في أذنه اليسرى ما أفقده حاسة السمع، وتضيق رواية المدعي أن المدعى عليه «خطفه وهدده بالقتل وابتزّ شقيقه لدفع فدية لقاء تركه». ويروي وكيل المدعي الحامي مازن المولي لـ «الأخبار» أن عاصي يحتجّ شقيق المدعى في السجن



«المباشر، الذي نفّذ التبليغات المشكّوك منها موقوف حالياً في قضية الفساد القضائي» (مروان طحطح)

لكونه مدعوماً هناك، مشيراً إلى أنّ عاصي اشترط التنازل عن الشكوى في لبنان لإسقاط حقه هناك في كينشاسا. أما عن التبليغ في مكان وهمي، فيرد بأن المدعي قصد إبلاغه على عنوانٍ مسمكة كان يعتقد أنه يملكها، مشيراً إلى وجود رقم هاتفي للمدعي عليه على الشكوى، لكنه لم يكن يجيب. وهذه الشكوى، بحسب مطالعة النيابة العامة، تأيدت على حقيقة حصول الجرائم المدعى «بأقوال المدعي والتقرير الطبية

## تقرير

# مفارة الاتصالات: 500 موظف لا يعملون

500 موظف يقضون

رواتبهم من شركتي

الخلويّ من دون أن يعملوا.

تلك كانت إحدى الفصائح

التي كُشفت في لجنة

المال أمس. الجلسة استندت

بمسألة التوظيف غير

القانوني وانتهت بفتح كل

ملفات الهدر المنظم في

قطاع الاتصالات

ومجل التحقيقات».

**عن أي تحقيقات يتحدث القضاء؟**

نظرة سريعة على محاضر التحقيقات تظهر تلاعباً بالتحقيق. إذ وُضع للمدعى عليه عنوان وهمي في حارة حريك، علماً أنه لم يسبق أن سكن في هذه المنطقة، بل يقطن في وسط بيروت بعدما عاش لفترة طويلة في فРАН. وبالتالي، اجري تبليغ مرؤّر للمدعي عليه على غير عنوانه. واللافت أن إبلاغه لصقاً وصدور مذكرة التوقيف حصلاً بسرعة قياسية فقد تأسست الدعوى في قلم قاضي التحقيق في جبل لبنان بتاريخ 2018/8/2. وعيّن يوم 2018/10/1 موعداً لبدء التحقيقات. لكن وكيل المدعي الذي حضر جلسة أمام قاضي التحقيق، عاد وحضر بتاريخ 3 تشرين الأول إلى قلم قاضي التحقيق في جبل لبنان، أي بعد يومين، طالبا إبلاغ المتهم لصقاً. فقرر قاضي التحقيق ذلك في 4 تشرين الأول، علماً أنه في الثاني من الشهر نفسه كان المباشر القضائي ع. م. قد أعاد التبليغ لعدم العثور، بعد أن ادعى سؤاله سكان المحلة والمختار. وبعد يوم واحد من قرار قاضي التحقيق إبلاغه لصقاً، وقبل موعد الجلسة بخمسة أيام، نُظّم محضر إبلاغ لصقاً جاء فيه: «الصفحت المسخّنة الأولى من ورقة الطلب على باب مقام الأخير بمعرفة مختار المحلة بتاريخ 2018/10/5»، والأخرى جاء فيها: «الصفحت المسخّنة الأولى من ورقة الدعوى لدى مختار المحلة بتاريخ 2018/10/5»، علماً أنّ لا وجود لمحل إقامة للمتهم في حارة حريك أصلاً. هذه السرعة في التبليغات تطرح شبهات حول حقيقة حصولها أصلاً، علماً أن محضر التحقيق وإقامة المدعي لا يتجاوزان الصفحتين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن «المباشر» (الموظف العدلي الذي يتولى تبليغ القرارات القضائية) كان قد أوقف في ملف فضيحة الفساد القضائي في عدلية بعيداً.

إذاً، عبر استخدام مكان تبليغ وهمي وتبليغ مرؤّر، ومن دون أن يُستدعى أي شاهد أو يطلب دليل حسي على حقيقة حصول الجرائم المدعى بحصولها، صدرت مذكرة توقيف غيائية بحق صالح عاصي. فهل يمكن الركون إلى تقارير الأطباء الشرعيين بعد الفصائح المتتالية؟ ليس هذا فحسب، فقد رفضت النائبة العامة في جبل لبنان القاضية غادة عون، اتّخاذ قرار باسترداد مذكرة التوقيف الغيائية الصادرة بحق عاصي، رغم تبيان ما حصل لجهة عدم تبليغه أي موعد لجلسة تحقيق، ولعدم وجود أي عنوان للمتهم ضمن نطاق جبل لبنان. وتجدر الإشارة إلى أن مذكرة توقيف غيائية كانت قد صدرت بحق محمد ح.، في الدعوى القائمة ضده من عاصي في منصبه، وتعيين نديم رحال مديراً مؤقتاً، ليتولى صلاحيات مجلس الإدارة والأدارة العامة التنفيذية. متابعون للقضية يتحدّثون اليوم عن أنّ هذه القضية كان «مقدراً» لها أن تحلّ حثيثاً بين المتخاصمين، بدل التشهير الحاصل حالياً، الذي تحترم فيه الأصول، ليتحوّل ادعاء، بسرعة قياسية، إلى مذكرة توقيف دولية؛

متطلقاً من التوظيف إلى كل الإنفاق الذي يجري من خارج الأطر القانونية. أصّر الصمد على أن عدد المياومين الذين انضموا إلى الهيئة في العامين 2017 و2018 يبلغ 1360 مياوماً، وقال إن كلفة رواتبهم ارتفعت من 137 مليار ليرة في عام 2016، إلى 327 مليار ليرة في عام 2018، أي بزيادة 140 بالمئة، أما المتحجّة، فكانت انخفاض تحويلات وزارة الاتصالات إلى وزارة المالية في عام 2018 ما يعادل 39 بالمئة (حسب المدير العامة للمالية العامة الآن يدفاني)، أي نحو 500 مليون دولار. وهذا لا يعود فقط إلى زيادة التوظيف أو زيادة كلفة سلسلة الرتب والرواتب، بل إلى الإنفاق العشوائي والعقود التي وُقعت من دون مناصات.

على سبيل المثال، تخين أن الوزير السابق للاتصالات، جمال الجراح، تعاقد مع شركة متخصصة بالأمن السبجبراني لحماية الشبكة بكلفة بلغت 150 مليون دولار، لماذا اختيرت هذه الشركة تحديداً؟ ووفق أي مناقصة وأي دفتر شروط حصلت الشركة على هذا المبلغ الضخم؟

أراد الوزير الحالي أن يبدي حسن النية،

فتعهده بأن تُجرى المناقصات في الوزارة، لا في أوجيرو أو في شركتي الخلوي. بدأ ذلك اقتراحاً لا يُعتبر عن طموح أعضاء اللجنة المطالبين بمناقصات شفافة. شقير تعهد أيضاً بخفض قيمة عقود الرعاية الإعلانية إلى 6 ملايين دولار بعدما وصلت في عام 2018 إلى 20 مليون دولار (من ضمنها حقوق بث كأس العالم). 6 ملايين ليس مبلغاً بسيطاً أيضاً، علماً أن هذه العقود لا تكون لأسباب تجارية بحت، فشرطها الأساس هو المصالح السياسية وإشارة الوزير. كل ذلك يجري، فيما الشركات لا

”

**الجراح وقّع عقداً مع شركة أمن سبجبراني بـ150 مليون دولار!**

“

**أزمة «وفد بروكسل» مستمرة**

بدأت أزمة النازحين السوريين في لبنان تتبلور تبعاً، لتحوّل إلى أحد الملفات الداخلية الأكثر جدلاً، على وهج الانقسام اللبناني حولها. ففي ضوء الاستعدادات للمشاركة في مؤتمر بروكسل المُخصّص للبحث في شؤون النازحين، والذي سيعقد في 13 و14 من الشهر الجاري، لم يتأخّر هذا الانقسام في البروز بعدما سعت القوى السياسية إلى القفز فوقه مرات عدّة. وما إن دقت ساعة الإِسْتِحقاق، حتى بدأت المكونات المعادية للدولة السورية التسرّ وراء عباءة شروط المجتمع الدولي الذي يربط عودة النازحين بالحل السياسي وإعادة الإعمار والعودة الطوعية والأمنة. مقابل إصرار الفريق الآخر على تغليب المصلحة اللبنانية القائمة على التنسيق التقني مع الجانب السوري في هذا المجال. وعشية انتقال الوفد اللبناني الرسمي إلى المؤتمر انفجر الخلاف حول الوفد المشارك بعد أن علّم بأنه سيتألف من رئيس الحكومة سعد الحريري ووزيري الشؤون الاجتماعية ريشار قيومجيان والترتبة أكرم شهيب، في مقابل استبعاد وزير الدولة لشؤون النازحين صالح الغريب. وبعد أن أبلغ رئيس الحكومة الوزير جبران بأسيل بأنه سيضم الغريب إلى الوفد وسيلبغ الأخير بذلك لم يبادر الحريري إلى تنفيذ ما وعد به، ما دفع الغريب إلى إطلاق تصريح اعتبر فيه أن «البعض لا يروق له ذلك، إما نزولاً عند رغبة بعض الأطراف الخارجية بشقّ الموقف الوطني الموحد، وإمّا تلبيةً لبعض المصالح المشبوهة الضميمة أو الإثني معاً». وفي هذا الإطار علمت «الأخبار» أن الحريري مستاء جداً من هذا التصريح، وهو ما يُمكن أن يدفعه إلى تغيير رأيه. ومن باب تبرير استبعاد الغريب قال النائب مروان حمادة أن الاتحاد الأوروبي هو الذي لم يوجه الدعوة لوزير الدولة لشؤون النازحين صالح الغريب إلى مؤتمر بروكسل، مشيراً إلى أن «دهاب وزراء إلى المؤتمر للدفاع عن النظام السوري كإطلاق النار على أنفسنا»!

## تقرير

# نقاش لجنة الأشغال: لا بديل هن المهارق!

للأزمة الممتدة منذ سنوات، وزير البيئة، خاصة أن مطمر برج حمود سيتمثّل في تموز المقبل، فيما الأسئلة، لكنه لم يتخلّ عن حذره من تقديم أجوبة نهائية، بانتظار انتهائه من تكوين خطة واضحة يتقدم بها إلى الرأي العام. في الجلسة، وعد بعقد مؤتمر صحفي وتنظيم ورشة عمل لإعلان الحلول «التي لا تؤذي البيئة والتي لا تؤذي أحداً والمستعملة في كل العالم والمفيدة والمخرمة والمنتجة ونتهي الشؤون في البلد»، على ما أعلن نجم وإلى ذلك الحين، وُضعت الجلسة، التي كان لافتاً مشاركة ممثلين عن معامل الترابية فيها، في إطار «حالة

الطوارئ البيئية»، خاصة أن مطمر برج حمود سيتمثّل في تموز المقبل، فيما معامل الإسمنت في سبلين؛ هل اتّخذ مطمر الكوستا برافا يحتاج تقريباً إلى سنتين ليعمل، إذا جرت توسعته. من تكوير حطّة واضحة يتقدم بها وتتنظّر إجابات من قبل الحكومة، والتي اختصرها نجم بالآتي: ما دور وزارة البيئة في المراقبة والمحاسبة بالنسبة إلى معامل الفرز والتفكك الحراري؛ ما شأن البلديات بالنسبة إلى الفرز من المصدر والفرز عموماً؛ هل اتّخذ القرار بالنسبة إلى المواقع التي ستركب فيها المطمر (خفض نسبة النفايات المطمورة) والرغبة في استبدال الحرق به، بين هذين الخيارين كل شيء قابل للبحث.

(هيلم الموسوي)

